الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٢٢
الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، سيجتمع يوم الإثنين القادم الموافق ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في الساعة ١٥/٠٠، في قاعة مجلس الوصاية. وجميع الوفود المعنية مدعوة للحضور.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هذا الصباح وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، سعادة السيد ألفرد نزو، وأعطيه الكلمة.

السيد نزو (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه إليكم، السيد الرئيس، باسم وفد جنوب أفريقيا، بخالص التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم ليدلل على التقدير الكبير الذي يكنه المجتمع الدولي لبلدكم. وأود كذلك أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم، سعادة السيد أمارا إيسي، شقيقنا من أفريقيا ووزير خارجية كوت ديفوار الذي ترأس أعمال الدورة التاسعة والأربعين بحكمة كبيرة. وأود كذلك أن أعرب للأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالى عن ثقتنا المستمرة في إدارته للمنظمة.

منذ نصف قرن مضى، اجتمع ممثلون ينتمون إلى ٥٠ بلدا في سان فرانسيسكو من أجل صوغ ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان والنظام الأساسي، لمحكمة العدل الدولية. وإن صمود الأمم المتحدة للزمن لمدة ٥٠ سنة في عالم لا يتسم بالكمال ليعد معلما بارزا فعلا وإشادة بالخطوات التي اتخذها أصحاب تلك الرؤية قبل نصف قرن باتجاه إقامة عالم أفضل.

إن ارتباط جنوب أفريقيا بالأمم المتحدة يعود إلى بداية فكرة هذه الهيئة الجليلة ومولدها. فقد ساعد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86242
9586242

رئيس وزراء جنوب أفريقيا آنذاك، فيلد مارشال ي. ج. سمطس، في صوغ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وفي الديباجة تم التعبير عن العديد من المثل السامية، ومن بين تلك المثل:

"أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

وكم كان من سخرية الأقدار أن أولئك الذين أمسكوا بزمام السلطة في جنوب أفريقيا منذ ذلك الحين، وحتى العام المنصرم، راحوا يتصرفون بما يناقض تلك الروح تماما. ثم كان أن أسهمت الأمم المتحدة إسهاما ملموسا في تغيير هذا الوضع في جنوب أفريقيا. فمن خلال المثابرة والالتزام، ساعدتنا الأمم المتحدة في نضالنا لتحقيق الديمقراطية. وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان شعب وحكومة جنوب أفريقيا للأمم المتحدة لما أظهرته من بعد النظر والشجاعة.

قبل ما يزيد قليلا على عام مضى لا أكثر، وتحديدا في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان لي شرف مخاطبة الجمعية العامة باسم شعب وحكومة جنوب أفريقيا. وفي تلك المناسبة التي آذنت باستئناف مشاركة جنوب أفريقيا في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كنا نمتلئ فرحا واعتزازا بالانتقال السلمي لجنوب أفريقيا وإلى مجتمع موحد غير عنصري وديمقراطي ولا تمييز فيه بين الجنسين.

وفي الشهور التي تلت ذلك سافرت إلى عدة بلدان، وقمت بزيارة العديد من وزراء الخارجية والتقيت بالعديد من رؤساء الدول أو الحكومات. وتحدثنا عن المعجزة التي هي جنوب أفريقيا، وتشاطرنا الأفكار والتجارب التي مررنا بها في الطريق إلى تحقيق تلك المعجزة. وفي هذا السياق نحن نواصل تشجيع الساعين إلى التغيير من أجل حياة أفضل على الصمود والتمسك بإيمانهم.

وكعضو ممثل في الأمم المتحدة، أود أن أؤكد لكم مجددا على إيماننا ودعمنا لمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة.

إن الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في جنوب أفريقيا آذنت ببدء قطيعة مع الماضي بالإضافة إلى الالتزام بالمستقبل، مما ألقى بعبء ثقيل على كاهلنا. وكديمقراطية فتية، فإننا على استعداد لمواجهة التحديات، وسوف تواجه جنوب أفريقيا هذا التحدي بالتزام راسخ بتشجيع الرفاه والرخاء والأمن على الصعيد الوطني، وبالتزام راسخ بتعزيز التعاون سعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن لمنطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، مع التزام نشط بالسلام والاستقرار والحكم الصالح داخل المنطقة الأفريقية وفي غيرها من المناطق، وبالتزام راسخ بالتعاون بين الجنوب والجنوب، وبالتزام راسخ بالمواطنة الدولية المسؤولة.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنشئت في خضم النضال من أجل الحرية في الجنوب الأفريقي وولدت بفضل شجاعة زعمائها للبدء في تأسيس واقع جديد.

إن تحرير جنوب أفريقيا وانتهاء حالة زعزعة الاستقرار في الجنوب الأفريقي قد ولدا فرصا كبيرة لتطوير منطقتنا دون الإقليمية. ويجب علينا أن نترجم هذه الآمال إلى واقع. ووفقا لمعاهدة أبوجا، علينا أن نحول منطقة الجنوب الأفريقي لكي تصبح إحدى اللبنات الأساسية التي سيقوم عليها الانبعاث الاقتصادي لأفريقيا.

وأكثر ما نحتاجه اليوم هو استئصال آفة الفقر التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من شعبنا. وعندئذ فقط يمكن لنا الوفاء بحلم تحرير أفريقيا المتمثل في صحة وسعادة ورفاه أبنائها.

وإن رسالة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعكس واقع أن منطقة الجنوب الأفريقي قد تخطت منذ زمن طويل مرحلة التشكي من أوضاع الحرمان التي سادت في الماضي. والتحدي هو في أن نجد في أعماق نفوسنا الموارد للتغلب على هذا الإرث، بالتعاون مع المجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى أن نتكيف مع متطلبات اقتصاد عالمي يتغير بسرعة وإلى تطوير المهارات المطلوبة للمنافسة على الصعيد الدولي.

إن الهدف الأساسي لجنوب أفريقيا هو أن تضطلع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونحن نلتزم التزاما تاما باستخدام الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم وصنع السلم، من خلال استخدام الآليات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وفي هذا الإطار، شاركت جنوب أفريقيا مع الآخرين في حل الصراع في ليسوتو، وقدمت دعما سوقيا للانتخابات التي جرت في موزامبيق. وتأييدنا لقرارات وإجراءات الأمم المتحدة المتصلة بأنغولا والصحراء الغربية ينبغي النظر إليه، أيضا، في ضوء ذلك.

وبوصفنا عضوا منتخبا في الجهاز المركزي لآلية حل الصراع في منظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥، فقد شاركنا في العديد من البعثات الموفدة إلى بوروندي. لقد كانت جنوب أفريقيا جزءا من بعثة وزارية خاصة تتكون من أربع دول أعضاء، انتخبت من أجل تقييم طابع ونطاق الصراع البوروندي بهدف تشجيع ومساعدة البوروندين على حل خلافاتهم وإنهاء الصراع. ونواصل المشاركة في الآلية كمراقب مدعو.

ونظرا للحالة الموئسة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، فقد أصبح من الضروري أن تتعاون الدول قدر الإمكان مع المحكمتين الجنائيتين المخصصتين المنشأتين لهاتين الجهتين. وفي هذا الصدد، فقد وضع بلدي تحت التصرف خدمات فقهاء من أبرز الفقهاء الموهوبين من أجل تقديم المساعدة.

وهذه الأوضاع أظهرت مرة أخرى الحاجة الفعلية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وهي مسألة أثيرت من جديد في السنوات القليلة الماضية، والفرصة متاحة الآن لإخراج هذه المحكمة، أخيرا، إلى حيز الوجود. ويحدوني أمل صادق في أن يتسنى إحراز تقدم ملموس، في هذا الصدد، أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نرى أن الإنسانية ما زالت تواجه عدم الاستقرار السياسي والدكتاتورية والفساد والحرب الأهلية وملايين اللاجئين والمشردين داخليا، والتدهور الاقتصادي المستمر والفاقة المتواصلة.

وفي العام الماضي، شهد المناخ السياسي الدولي تغيرات متعاقبة حملت إلى البشرية، شعورا بالأمل وشيئا من اليأس في آن واحد، ومع ذلك، ظل الأمل نبراسا هاديا إلى الإحساس بالثقة في المستقبل. لقد أحزنتنا أحداث الصومال، ولكننا فرحنا بالتحول في هايتي والسلفادور. ويئسنا لمأساة البوسنة، ومع ذلك نشعر بالأمل في أن تؤتي بوادر الحل التي بدأت تظهر ثمارها.

وبهذه الروح، اسمحوا لي أن أهنئ شعبي إسرائيل وفلسطين على توصلهما إلى معلم آخر على طريق رحلتهما إلى التسوية الدائمة. وإننا لنشجع ونؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد كانت مسألتا انتشار الأسلحة ونزع السلاح، وبالذات نزع السلاح النووي، من بين القضايا الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة. وفي المؤتمر التاريخي الذي عقده في عام ١٩٩٥ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، اتفق جميع الحاضرين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس إلى حين سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي رأينا أن التجارب الأخيرة التي أجرتها دولتان حائزتان للأسلحة النووية كانت خطوات انتكاسية في مساعي المجتمع الدولي نحو حظر التجارب النووية. ذلك أننا نعتقد أن هذه التجارب ستؤثر سلبا على نتيجة العمل الجاري في إعداد معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وحكومة جنوب أفريقيا تعارض بشدة هذه التجارب وكل ما يجري من تجارب نووية أخرى، وتطلب من هاتين الدولتين أن توقفا تلك التجارب تعزيزا للجهود الدولية المبذولة في سبيل عدم الانتشار ونزع السلاح. إننا إنما نطالبهما باحترام نص وروح المبادئ والأهداف التي وافقنا عليها وساعدتا في التفاوض عليها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وقد فككت جنوب أفريقيا قدرتها النووية وأثبتت التزامها بنزع السلاح النووي. والدور الآن على الدول الأخرى لكي تبدي نفس الالتزام.

وتلاحظ جنوب أفريقيا، مع عظيم الارتياح، التقدم الذي تحقق حتى الآن صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وقد اشتركنا بنشاط في محاولة إيجاد حلول المسائل المعلقة، ونثق بإمكان التغلب على هذه العقبات وإمكان حصول مشروع معاهدة بليندابا على ما هو جدير به من النظر أثناء هذه الدورة للجمعية العامة؛ حيث ان هذا المشروع على جانب كبير من الأهمية، لأن من شأنه أن يوسع إلى حد بعيد من نطاق المساحة الخالية من الأسلحة النووية في العالم، وأن يكون خطوة أخرى نحو الهدف النهائي ألا وهو نزع السلاح النووي الكامل. وجنوب أفريقيا تناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على ضمان إتمام مشروع المعاهدة وتوقيع البروتوكولات ذات الصلة.

ومنذ صدور إعلان عام ١٩٨٦ الخاص بمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، أحرز تقدم كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، لدعم أهداف المنطقة. ولم يعد باقيا سوى عقبات قليلة نسبيا. ويحدونا الأمل في أن يتعزز هذا الجهد في الاجتماع القادم الذي ستعقده الدول المشاركة، في كيب تاون، في آذار/مارس ١٩٩٦.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أصبحت جنوب أفريقيا الدولة الطرف السابعة والثلاثين في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي نفس اليوم انضمت جنوب أفريقيا أيضا إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتصديقنا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية يؤكد مرة أخرى التزام حكومة الوحدة الوطنية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أن انضمام جنوب أفريقيا إلى الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، ليؤكد على التزام حكومة بلدي بالقضاء على المعاناة التي تسببها ويلات الحروب. وعليه، قررت جنوب أفريقيا تمديد وقفها الاختياري لتصدير الألغام البرية، وذلك بفرضها حظرا دائما على تصدير أو بيع الألغام البرية المعمرة المضادة للأفراد. وفضلا عن ذلك، أقرت حكومة الوحدة الوطنية، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ مشروع السياسة الجديدة لتحديد الأسلحة التقليدية. وقد أنشئت لجنة وطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية، وستعمل هذه اللجنة وفقا لمبادئ توجيهية ومعايير محددة سلفا لضمان أن تتماشى تجارة الأسلحة وعمليات نقلها مع الممارسات الدولية المقبولة.

وكما ذكر من قبل، فإن دور الأمم المتحدة الرئيسي هو صون السلم والأمن الدوليين بغية كفالة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. فبدون السلام والأمن وحقوق الإنسان يتعذر تحقيق التنمية المستدامة. وبدون التنمية واحترام حقوق الإنسان سيكون السلم والأمن الدوليان معرضين باستمرار للتهديد.

وكما أكد الرئيس مانديلا في عام ١٩٩٢ فإن،

"إنسانيتنا المشتركة تتجاوز المحيطات وكل الحدود الوطنية. وهي تجمعنا معا في قضية عامة ضد الطغيان، وتلزمنا بأن نعمل معا دفاعا عن إنسانيتنا ذاتها. وعسى ألا يجد أحد منا نفسه في موضع من استحق أن يسأل الحساب عما فعله عندما علم بالاضطهاد الواقع على الغير".

وعلى البشر أن يتعلموا كيف يكافحون كل أشكال الطغيان يدا واحدة وعن طريق الأمم المتحدة. وهذا ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي في المستقبل.

وتود جنوب أفريقيا أيضا أن تسترعي الانتباه إلى أنشطة المرتزقة، أيا كان أصلهم ومهما كانت أهدافهم. فلا يمكن السكوت على هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار. ونحن نهيب بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يبقي مشكلة المرتزقة هذه قيد النظر.

إن نساء جنوب أفريقيا عشن، بدرجات متفاوتة، في ظل ثلاثة أشكال من الاضطهاد: الأول يتعلق بالعرق والثاني بالطبقة الاجتماعية والثالث بالجنس. فكان من الخطوات الأولى في سبيل إحداث تغيير إيجابي في حياة كل نساء جنوب أفريقيا، قيامنا بترسيخ حقوق الجنسين في شرعة الحقوق في بلدنا.

وبمشاعر الفخر الكبير، شغل وفد جنوب افريقيا مقاعده في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،

في بيجين. وكانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها جنوب افريقيا في مؤتمر معني بالمرأة يركز على القضاء على الفقر، والمساواة في الحصول على فرص التعليم والخدمات الصحية. وجنوب افريقيا ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ منهاج العمل المعتمد في ذلك المؤتمر، والذي سيكون بمثابة قوة دفع من أجل عالم تعمه المساواة والتنمية والسلم بالنسبة للجميع. وعلاوة على ذلك، أقر برلماننا مؤخرا تصديق جنوب افريقيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، دون أي تحفظات.

لقد تركت سنوات حكم الفصل العنصري للأغلبية الساحقة من السكان السود إرثا ثقيلا من الفقر والتفكك الاجتماعي والانقسامات السياسية القائمة على اللون والعداوات الإثنية. ولهذا أصبح من المهام ذات الأولوية لحكومة الوحدة الوطنية لجنوب افريقيا أن تضع استراتيجية وطنية لمعالجة هذا الوضع المفجع. ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية إنمائية شاملة ومتعددة الجوانب تعرف باسم برنامج الإعمار والتنمية. ويعتمد تنفيذ هذا البرنامج بصورة رئيسية على تعبئة الموارد المحلية بناء على أولويات محددة لاستخدام موارد الميزانية، بغية التصدي لأوجه الإجحاف المادي الكبير في مجالات مثل التعليم والصحة والإسكان، وتنمية الهياكل الأساسية، والإصلاح الزراعي. وهو برنامج فريد محوره الشعب ومدفوع من الشعب، يسعى إلى ترجمة المعجزة السياسية في بلدنا إلى نفع اقتصادي. وفي لب هذا البرنامج يكمن الاعتراف بالترابط الذي لا فكاك منه بين الحاجة إلى اسلوب الحكم الشفاف والمسؤول والديمقراطي لمجتمعنا، وحتمية تحقيق النمو الاقتصادي الدينامي والتنمية المستدامة.

وستقوم جنوب افريقيا في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ باستضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وهذا حدث يتطلع إليه جميع أبناء جنوب افريقيا بتوقعات كبيرة. وفي الحقيقة، يسرني أن أعلن أن استعداداتنا قطعت شوطا طويلا وأنها تمضي قدما في الطريق الصحيح.

إننا نولي، لعدد من الأسباب، أهمية كبيرة للدورة التاسعة لمؤتمر الأونكتاد. فنحن نعتقد أن التقدم السريع في عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره يؤكد على دلالة الأونكتاد وأهميته بوصفه مؤسسة للأمم المتحدة ذات ولاية ومنظور إنمائيين قويين. ونحن نعتقد أيضا أن الاستكمال الناجح لجولة مفاوضات أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية على إثر ذلك لا يؤكدان على صحة وجود الأونكتاد وأهميته فحسب بل يعززان أيضا الحاجة إلى صون وتعزيز ولاية الأونكتاد بوصفه محفلا حكوميا دوليا عالميا موجها إلى السياسة العامة في قضايا التجارة والتنمية. وهو محفل يمكن، بل ويجب، فيه إقامة شراكة قوية للتنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي حين أنه قد توجد مدعاة لترشيد بعض أنشطة الأونكتاد، فإن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى اختفائه من الوجود. فمن غير الأونكتاد، سيكون عالمنا، وخاصة العالم النامي، أسوأ حالا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح حكومتي إزاء العملية الحكومية الدولية الجارية في الأمم المتحدة لوضع خطة الأمم المتحدة للتنمية. إننا نعتقد أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لوضع خطة للتنمية. فهذه الخطة يمكن أن تفتح آفاقا هائلة للتنمية وللشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولهذا السبب تولي جنوب افريقيا اهتماما كبيرا لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المنبثق عن الجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية.

وما برحت حكومة بلادي تتابع باهتمام كبير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى للاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. وفي هذا المضمار، أضم صوتي إلى الآخرين في دعوة المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجية عالمية لمعالجة مسألة المديونية التي تواجه البلدان الأقل نموا معالجة فعالة وإلى استخدام تدابير ابتكارية - سواء على شكل مساعدة إنمائية رسمية، أو استثمارات أجنبية مباشرة، أو مساعدة مالية متعددة الأطراف - لوضع حد لتدني الموارد الموجهة إلى أقل البلدان نموا.

وأود أيضا أن أوجه نداء إلى المجتمع الدولي للسعي بنشاط إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ الناجع لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ويسرنا في هذا الصدد ما تم إحرازه من

تقدم خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، ولا سيما الجزء الرفيع المستوى، الذي كان مكرسا للبرنامج السالف الذكر. وبالطبع، يتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في أن يجد الموارد الكافية لترجمة هذا البرنامج إلى نتائج ملموسة. ويحدونا الأمل في أن تعالج هذه المسألة بالسرعة المطلوبة، وذلك نظرا لأنه سيجري في العام المقبل استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا.

واعترافا منها بأهمية التعاون بين الدول النامية، انضمت جنوب افريقيا إلى اتفاق إنشاء مركز الجنوب. وسيقوم مركز الجنوب عمليا بدور وحدة لبحوث السياسة العامة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، وسيقوم بإعداد أوراق مواقف خاصة بالسياسة العامة بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للجنوب. وبالإضافة إلى هذه المهمة الرئيسية، فإنه سيقوم بتوليد الأفكار والمقترحات للنظر فيها من جانب حكومات الجنوب والمؤسسات الأخرى.

لقد ولّد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عملية تشجيع اتخاذ الإجراءات البيئية ونشر الوعي بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والإدارة المستدامة للبيئة. ومن واجبنا أن ندفع هذه العملية قدما بطريقة متكاملة، وأن نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ الاتفاقات الدولية التي تسعى إلى إدارة البيئة العالمية وصونها.

إن جنوب افريقيا تعي جيدا أنه يتعين تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات البيئية المستدامة. وأن الموارد المتعهد بها صوب بلوغ الأهداف المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي إتاحتها إذا أريد لنا النجاح في تحقيق المتطلبات الحتمية للتنمية، والاستخدام المستدام للبيئة، والديمقراطية في العالم.

وفي افريقيا، على وجه الخصوص، فإن الخراب الناجم عن الجفاف والتصحر يتطلبان اهتماما عاجلا. واهتمام المجتمع العالمي بالبيئة ينبغي أن يتجلى في نهج مشترك تجاه الضغوط البيئية المتعددة الأوجه التي تهدد تراثنا العالمي.

وتضطلع الأمم المتحدة أيضا بدور هام في مساعدة الدول التي تتعرض لأخطار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. إن الدبلوماسية الوقائية يمكن أن تساعد على استبعاد الكوارث التي من صنع الإنسان. بيد أن نتائج كل من الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية على السواء يمكن التخفيف من حدتها بالتنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية الدولية عن طريق الأمم المتحدة. وهذا بطبيعة الحال سيتطلب تماسكا أكبر في إيصال المساعدة وتنسيقا أوثق من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ومؤسسات دولية أخرى. وسيتعين على الأمم المتحدة أن تكفل إنشاء القدرات والآليات اللازمة. وقد دللت التدابير الدولية الأخيرة، وخاصة تدابير متابعة مؤتمر طوكيو، على وجود إرادة سياسية كافية لأداء هذه المهمة.

ونحن نرحب باتخاذ الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لقرارها ٢٥٢/٤٩ بشأن تعزيز الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد للجمعية عزمنا على العمل، بشكل بناء، مع الرئيس في هذا المسعى.

في غضون ١٠ سنوات فقط طرأت تغييرات كبيرة على العالم الذي نعيش فيه. انتهت الحرب الباردة وأزيلت آفة الفصل العنصري من مجتمعنا المشترك، وحل السلم في موزامبيق والآن في أنغولا. وشهدنا جميعا توسع عضوية الأمم المتحدة وبلوغها ١٨٥ عضوا، مما يمثل زيادة كبيرة على عددها في آخر مناسبة زيدت فيها عضوية مجلس الأمن. ونتيجة لهذه العوامل وغيرها من العوامل، أصبحت الفرصة سانحة للمجتمع الدولي للتوفيق في إعادة هيكلة مجلس الأمن وإصلاحه.

وفي إطار الجهد الشامل لإصلاح الأمم المتحدة، ترى جنوب افريقيا أنه من الضروري إصلاح هيكل وعمل مجلس الأمن لجعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية. وينبغي أن تتمثل حصيلة كل هذه الجهود في مجلس أمن يكون فعالا ومحققا

للشرعية ومعبرا عن حقائق عالمنا المعاصر. ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا إذا تم تناول أمر الإصلاح وإعادة الهيكلة في صفقة واحدة متكاملة. وينبغي أن تكون إحدى نتائج عملية الإصلاح هذه حصول افريقيا على تمثيل عادل في مجلس الأمن الموسع.

ولعله من المناسب أن أختتم بالكلام عن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن شعب جنوب أفريقيا يحتفل بهذه الذكرى السنوية الخمسين بالاشتراك مع سائر شعوب العالم. ولجنتنا الوطنية التي تقوم بتنظيم هذه الاحتفالات في بلدنا اعتمدت إعلان النوايا التالي:

"خلق الوعي بين شعب جنوب أفريقيا بالدور الذي يمكن أن تضطلع بها الأمم المتحدة في حياته اليومية ومساعدة الأمم المتحدة في الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين."

ويتطلع الرئيس مانديلا إلى الانضمام إلى زملائه قادة العالم في غضون بضعة أسابيع للاحتفال بالخطوة التي اتخذها قبل نصف قرن مضى أصحاب الرؤية الجديدة من أجل ايجاد عالم أفضل. ونحن إذ نبني على نجاحات وانتصارات الماضي، نتطلع الآن إلى عناق المستقبل. وبإمكاننا أن نواجه التحديات التي تنتظرنا مستلهمين رؤية عالم جديد يسود فيه السلام واحترام الكرامة الإنسانية باعتبارها القاعدة المرعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والسياحة والنقل الدولي في بربادوس سعادة السيدة بيلي ميلر.

السيدة ميلر (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن اهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة. ويشاطر وفد بربادوس الثقة المعرب عنها في قيادتكم، وسنقدم تعاوننا الكامل لكم في توجيهكم لمداولات هذه المناسبة التاريخية.

كما أثني على سلفكم، سعادة السيد أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار، ليس فحسب على قيادته المرموقة للجمعية خلال العام الماضي، بل أيضا على ما أضفاه على العمل الجاري من أجل تحديد شكل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين من بعد الرؤية ووضوح الوجهة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بزميل عضو من الدول النامية الجزرية الصغيرة، هو جمهورية بالاو، التي انضمت إلى الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

قبل خمسين سنة برزت الأمم المتحدة من بين أنقاض الحرب العالمية. ومن المفهوم أن المنظمة كانت قد تشكلت وتأثرت بتجربة تلك الحرب وائتلاف الدول الظافرة في عام ١٩٤٥. وقد شبت عن الطوق لتجد نفسها معبرة عن القوى التي شكلت دعامة نظام العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب - وهو نظام اتسم بذلك الشلل في الإرادة السياسية الدولية المعروف بالحرب الباردة.

بيد أنه من مآثر الأمم المتحدة أنها رعت التقدم الرائع بشأن مسائل حيوية مثل إنهاء الاستعمار والتنمية وحقوق الإنسان وكذلك مجموعة واسعة من المعايير الدولية التي أصبحنا ننظر إليها على أنها أمر مسلم به. وبفضل شبكتها الواسعة من الأجهزة والوكالات المتخصصة حققت منظومة الأمم المتحدة تحسينات ملموسة ودائمة في حياة الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم.

بيد ان هذا النظام القديم قد انتهى، وأصبحنا نواجه من جديد عالما يشهد تعدلا عالميا صاخبا. وتنظر بربادوس إلى هذا العالم من منظور عضو من الدول النامية الجزرية الصغيرة التي هي نواتج مشتركة لعملية إنهاء الاستعمار وللاستقرار الجيوبوليتيكي النسبي الذي كفلته الأمم المتحدة منذ استقلالنا. ونحن كمجموعة قد حققنا نجاحا غير خالص في تحويل تركات زمن الوصاية الاستعمارية إلى تنمية مستدامة حقيقية لشعوبنا.

وبوصفنا أعضاء صغار وضعفاء في المجتمع العالمي، فإننا نجد دائما ما يذكرنا بضعفنا السياسي والاقتصادي. وبالنسبة لنا فإن ما يحدث خارج حدودنا وخارج سيطرتنا، سواء أكان من صنع الإنسان أم كان

طبيعيا، يؤثر أحيانا على أسلوب حياتنا بأكثر من أي شيء آخر قد نفعله داخل بلداننا.

إن إعصارا واحدا يمكنه في ظرف ساعات أن يبيد اقتصاد جزيرة صغيرة برمته. وقبل ثلاثة أسابيع فقط، أنزل إعصار لويس الدمار بعدد من جيراننا في البحر الكاريبي، وتسبب في إلحاق نكسات كبرى بتنميتها الاقتصادية. ونحن نتعاطف تعاطفا صادقا مع أشقائنا وشقيقاتنا في هذا الوقت العصيب. وبربادوس تتعاون بالكامل مع الآخرين في المساعدة على عودة الحياة الطبيعية الى هذه الدول الأعضاء الكاريبية.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة أمثالنا، كيف لنا أن ننهض من عواقب كوارث مثل هذه؟ ولعل الأهم من ذلك ماذا نعمل لكي نجعل أنفسنا أقل تعرضا لها؟ هذان السؤالان هما أهم سؤالين بالنسبة لبقائنا. والواضح أن المساعدة القصيرة الأجل وتعاطف المجتمع الدولي، على أهميتهما، غير كافيين. وصغر الحجم يعني أيضا أن مجتمعنا معرض كذلك بكاملة، وليس أجزاء منه فقط، للاضطرابات التي تحدث في النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك تقلبات أسعار العملات، وأسعار السلع الأساسية، وترتيبات التجارة الدولية الجديدة، وتغير أوضاع الاقتصادات الصناعية الرئيسية.

وعلى الرغم من هذه القيود الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، حققت دول جزرية صغيرة عديدة، بما في ذلك دولتي، ارتفاعا في مداخيل الفرد، وحسّنت مؤشرات التنمية البشرية - ولكن هذه المؤشرات لا توفر سوى مقياس تقريبي للحاضر استنادا إلى الماضي. وهي لا تقيس، ولا يمكنها أن تقيس هشاشة اقتصادنا ومجتمعاتنا بأسرها، وصمودها أو عدم صمودها في وجه كوارث طبيعية وتغير اقتصادي عالمي سريع.

وفي هذا السياق العريض علقت بربادوس أهمية قصوى على المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو المؤتمر الذي كان لبلدي شرف استضافته في العام الماضي. ويؤكد برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء على الدور البارز الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة في الحفاظ على المشاعات العالمية. وتحث على القيام بعمل دولي للإسراع بتقديم الدعم الذي تم التعهد به في إعلان وبرنامج عمل بربادوس. ويدعو وفد بلدي إذن إلى التنفيذ العاجل للالتزامات والتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وبربادوس، بوصفها دولة ضعيفة صغيرة، تتطلع إلى بعض أركان المسرح السياسي العالمي بقلق بالغ. وعقب انتهاء الحرب الباردة، أخذت شعوب العالم ترنو إلى عهد من السلام والازدهار الاقتصادي - ولكن ثبت حتى الآن أن السلام لا يزال يراوغنا. فاندلاع أعمال العنف والنزاعات العرقية قد وصل بالمعاناة الإنسانية إلى مستويات لا توصف، وأرهق قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم العون.

وفيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، تنظر أغلبية الدول الأعضاء إلى الأزمة بألم وعجز، وهي الأزمة التي أثارت الشك في مصداقية المنظمة وصحة وظيفتها في حفظ السلام. ولا تزال عبارة الراحل سير وينستون تشرشل تبدو منطبقة اليوم: فالبوسنة لم تكن "أروع لحظة" للأمم المتحدة. ولكن علينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة إنما هي الإرادة الجماعية للحكومات التي تخدمها، لا أكثر ولا أقل.

وبالنسبة للدول الصغيرة الضعيفة، تكتسي حماية الأمم المتحدة أبلغ الأهمية. أن البلدان النامية، ولا سيما أقلها يسرا، ليس لديها تأثير على قرارات حفظ السلام الرئيسية، ولكن يتعين عليها مع ذلك أن تدفع نصيبها المقرر من تكاليف حفظ السلام، وأن تحجب موارد نادرة عن جهود التنمية. وترحب بربادوس بالبوادر المشجعة التي تبدت مؤخرا في أفق عملية السلام بين الأطراف في يوغوسلافيا السابقة، وتأمل في أن يوضع قريبا حد للنزاع وإراقة الدماء في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب.

وتشاطر بربادوس الناس آلامهم في بلدان افريقيا التي تمزقها المنازعات، ولا سيما رواندا، وبوروندي، وليبريا، وفي مناطق متشابهة حول العالم تقوم فيها صراعات، وهي تأمل في إحراز تقدم مبكر في إحلال سلام دائم في تلك المناطق. ونرحب في الوقت نفسه

بالتطورات الإيجابية في عملية السلام في أنغولا، وفي عملية السلام بين اسرائيل وفلسطين. ويحدونا الأمل في التوصل قريبا إلى تسوية سلمية ودائمة للمشاكل في أماكن أخرى من الشرق الأوسط.

وفي هايتي حيث بدأت الديمقراطية تتجذر، تفتخر بربادوس، بأنها شاركت في المبادرات المتعددة الأطراف، والبعثة التي أسفرت عن عودة حكومة هايتي المنتخبة ديمقراطيا. إن عودة الرئيس أريستيد تبرز هذا النجاح المستمر وهذه العملية المتواصلة. وهايتي مثال رئيسي على دولة جزيرة صغيرة ضعيفة تتلقى، بعد طول انتظار، الدعم والحماية المطلوبين من جيرانها والمجتمع الدولي. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير لو أريد كفالة انتعاش هايتي وتنميتها اللذين أهملا لفترة طويلة بسبب الحالة السياسية المضطربة.

ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم الدعم إلى هايتي حتى النهاية. ونحن نعلم أن التقدم لن يكون منتظما، لكننا نحيي التزام الحكومة بالعملية الديمقراطية. وهايتي بلد كاريبي تربطه ببربادوس وشائج تاريخية وثقافية متينة. وبوسع الشعب الهايتي أن يطمئن إلى دعمنا له في كفاحه من أجل تعزيز ديمقراطيته الفتية، وتحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤيد بربادوس القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي عندما أقدمت على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. إلا أن روح هذا الاتفاق وقعت الآن ضحية للأحداث الأخيرة. وتأسف بربادوس أسفا عميقا للقرار الذي اتخذته بعض الدول باستئناف التجارب النووية، وهو قرار مناقض لروح معاهدة عدم الانتشار ولالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بممارسة أقصى درجات التحفظ إلى حين دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ. وبربادوس، بوصفها دولة نامية جزرية صغيرة ودولة غير حائزة للأسلحة النووية، لها مصلحة في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي إزالة الأسلحة النووية من المخزونات القائمة.

وتؤيد بربادوس إذن الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية، وتحث الدول النووية على احترام دعوة المجتمع الدولي إلى الامتناع عن أي نشاط يناقض روح المعاهدة. وبربادوس، بوصفها دولة جزرية يعتمد شعبها على البحر في جزء كبير من عيشه، تشعر بقلق عميق إزاء الخطر المحتمل على أنظمتها الإيكولوجية البحرية الهشة. لذلك تعارض معارضة قاطعة نقل مواد نووية ونفايات خطرة عبر حوض البحر الكاريبي.

إن الإرهاب الدولي، والجرائم عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، كلها مسائل تسبب قلقا عالميا، ولا سيما لبلد صغير مثل بربادوس. فالتهديد المزعزع لاستقرار النظام الديمقراطي في الدول الصغيرة والناشئ عن العصابات المحتكرة للأنشطة المتصلة بذلك بات تهديدا خطيرا بصفة خاصة. وفي حين أن بربادوس تضع نفسها في حالة تأهب قصوى، فإننا ندرك قدرتنا المحدودة على مراقبة حدودنا بصورة فعالة. ونحن نقدر حق التقدير المساعدة الثنائية في هذا المجال، وسنواصل العمل عن كثب مع شركاء إقليميين آخرين وهيئات دولية ذات صلة من أجل مكافحة هذا السرطان العالمي.

إن عام ١٩٩٥ هو عام خاص بالنسبة للأمم المتحدة. وهو عام للتفكير الرزين في مهمة المنظمة وإنجازاتها، وفي توجهات جديدة للتصدي للتحديات الماثلة أمامنا.

ويتصف العالم الذي نواجهه بتزايد عولمة الإنتاج، وتحرير التجارة، وانتشار المعلومات التكنولوجية. وتشعر الدول بصورة متزايدة بمحدودية قدرتها على التحكم أو التأثير في تدفق رؤوس الأموال الدولية، فيما عدا تهيئة الظروف المؤاتية لاجتذابه. علاوة على ذلك، يبرز توافق في الآراء على ضرورة إعادة تحديد دور الدولة في التنمية الاقتصادية، وفي التوليد المباشر للثروة، وفي تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

ومن الملامح الهامة لهذا العالم المتغير ظهور منظمات غير حكومية ذات تأثير كبير في السياسة العامة المحلية والدولية. وترحب بربادوس بقدرة

المجتمع المدنـــي على المشاركة، وهي القدرة التي عمقت وأثرت مناقشة القضايا الدولية وساعدت في تشكيل الخطة العالمية التي تعكس الإرادة الشعبية على نحو أفضل.

والذين صاغوا الميثـــاق أثبتوا بُعد نظرهم في ديباجته فلم يقولوا "نحـــن الحكومات" بل قالوا "نحن الشعوب". والآن ونحـــن على عتبة الألف الثالثة أخذ انتصار الشعوب، البطيء ولكن الأكيد، على المؤسسات يزداد جلاء. إن تقييم وتحليل هذه التغيرات العالمية أمـــر حيـــوي لإصـــلاح الأمم المتحـــدة إذا كان المراد مواجهـــة تحديات القـــرن الحادي والعشريـــن مع الاحتفـــاظ بالـــولاء للمثـــل الأصلية المتجســـدة في الميثاق.

غير أن الحكم الصالح كان وسيبقى دائما أفضل أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية. وأيا كان الحال فالحكم إذا مورس بروح المسؤولية والمساءلة مهمة أخلاقية عميقة الجذور. وكما أن الحكومات لا تستطيع النكوص داخليا عن أداء الوظيفة الأخلاقية المتمثلة في تعزيز السلام وإقامة العدل وتوفير الحرية، فهي لن تستطيع ذلك على الصعيد الدولي.

وبربادوس تؤيد عملية الإصلاح. وينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة متسما بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وينبغي أن تكون العملية منظمة وواعية قائمة على العمل التحليلـــي المتين، وأن تتخذ القرارات على أساس التقييم الدقيق للولايات والأداء في المؤسسات التي يجري فيها الإصـــلاح وصلتها بالطلبات المتغيرة للبلدان النامية. وترى بربادوس في هذا الصدد أن من السابق لأوانه إلغـــاء منظمة الأمـــم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الأمـــم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فقد يوجد ما يبـــرر إعادة هيكلة هاتين المؤسستين ولكن ينبغـــي أولا اتخاذ الإجراءات السليمة.

ولا يجـــوز أن يعنـــي إصلاح الأمم المتحدة تخلي الأقوياء والأشداء من بيننـــا عن التعـــاون الدولي وتراجعهم إلى الانعزالية. فازدياد التكافل الذي يعتمد عليه رفاه شعوبنا كلهـــا يجعل الانعزالية نزوة غير مسؤولة. والمشاكل التي تحل بنا - كتدهور البيئة، ومحنة الفقراء والمعوزين، والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وانتهاك حقوق الإنســـان، وبوجه خاص ضمان الحقـــوق المتساوية للمـــرأة والطفل - لا يمكن حلها إلا بالتعاون الدولي المكثف.

فلنبسط بكل الوسائل هذه المنظمة والوكالات التابعة لها. ولنزدها فعالية في تنفيذ برامجها التي تعود بالنفع المباشر على شعوبنا. ولكن لا تجعلوا المطالبات بتحسين الإدارة وزيـــادة الكفاءة تحجب نقص العـــزم لدى الأسعـــد حظا بيننا على الاضطلاع بالمسؤوليات الدولية أو تعـــوق قدرة المنظمة على الوفاء بالولايات التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء.

وأمام الأمم المتحدة مهمة كبيرة؛ إذ يتعين عليها توسيع عضويـــة مجلس الأمـــن بحيث يمثل بصورة أفضل واقـــع العضويـــة منذ عام ١٩٦٥ والتغيرات الجغرافية السياسية في البيئة العالمية. وعليها بوجه خاص أن تعيد تشكيل آليتها لحفظ السلام حتى تواكب الطابع المتغير للمنازعات في عالم اليوم - وبالتحديد، أي داخل الدول لا بين الدول. وتؤيد بربادوس الهيكل الموضوع لهـــذا الإصلاح والـــوارد في "خطة للسلام" وتحيي الأمين العام لقيادته المتميزة في هذه القضية الحاسمة.

وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن تكثف الأمم المتحدة دعمها لجهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية. وتؤيد بربادوس إطار "خطة للتنمية" الذي أعده الأمين العام. وأمام الأمم المتحدة الآن خطة شاملة للتنمية، وهـــي خطة نتجت عن سلسلة متصلة من مؤتمرات الأمم المتحدة في نيويورك وريو وفيينـــا وبربـــادوس والقاهرة وكوبنهاغـــن وبيجين. وتؤكـــد بربادوس مجددا الدور الرئيسي للمرأة في التنمية الذي أقـــر في برامج العمل ذات الصلة التي تمخضت عنها هـــذه المؤتمرات جميعـــا. فالمرأة تدخـــل بمنظورها الفريد في عملية التنمية ولولاه لفقدت العملية برمتها قوتها.

وتنفيذ هذه البرامج الموسعة أمر حيوي. فالواجب أن تُنفذ بالتـــزام وبسرعة؛ ولكـــن حتى لو نفذت الإصلاحـــات المتـــوقعة في مجال الكفـــاءة فلن يمكن إنجاز هذه المهام الحاسمة ما لم تقف الأمم المتحدة على قاعدة مالية سليمة. ولذا فنحـــن نحث على اتخاذ

إجراءات مبكرة لحل الأزمة المالية الحادة التي تواجهها المنظمة.

والدول جميعها، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها على علم بأن القوة يجب أن تمارس بمسؤولية. وللدول الكبيرة والقوية دور خاص في إصلاح الأمم المتحدة ولا سيما في مجال صون السلام. ومن غير الواقعي ألا يُسلم بهذا. ولكن للدول الصغيرة والضعيفة إسهامها الحيوي في هذا الصدد. ويجب على الجانبين العمل بمسؤوليته ووفق نص القانون الدولي وروحه.

وتثق بربادوس أن بوسع الدول الأعضاء أن ترتقي لمواجهة هذا التحدي الجماعي. والآلية موجودة بالفعل - وخاصة الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وستشترك بربادوس في هذه الدورة التاريخية اشتراكا كاملا. وستعمل على إنعاش وتقوية هذه المؤسسة الفريدة التي تتعلق عليها أكبر آمال البشرية في السلم والأمن والتنمية والعدل الاجتماعي. وبوسعنا معا تجديد شكل الأمم المتحدة لتكون قادرة على الوفاء بالوعد المجسد في عبارة "نحن الشعوب".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن وزيرة الخارجية والثقافة والشباب والرياضة في إمارة لختنشتاين، سعادة السيدة أندريا ويلي، لإلقاء كلمتها.

السيدة ويلي (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وفي الوقت نفسه أتوجه بالشكر لسلفكم سعادة السيد أمارا إيسي.

نجتمع هذا العام في فترة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة. فينبغي أن تكون الذكرى السنوية الخمسون للمنظمة مناسبة نستعرض فيها عمل الأمم المتحدة في النصف الأول من القرن، ولكن الأهم من ذلك نُعد المنظمة لأنشطتها المقبلة ونتصدى للتحديات المتشعبة التي تنتظرنا.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تحتفل لختنشتاين بالذكرى السنوية الخامسة لانضمامها إلى عضوية المنظمة. عندما قبلت لختنشتاين في عضوية الأمم المتحدة كانت الحالة العالمية تمر بتغيرات جذرية. وكان الناس في جميع أنحاء العالم يأملون أن تتمكن المنظمة من العمل بطريقة شاملة وأكثر فعالية صوب الوفاء بالمقاصد المنوطة بها بموجب الميثاق. إلا أن كثيرا من تلك الآمال لم يتحقق. والتفاؤل الذي ساد في بداية عهد ما بعد الحرب الباردة تحول في بعض الأحيان إلى نقد لاذع وتضاؤل في الثقة بعمل الأمم المتحدة. هذا النقد لا يمكن تبريره دائما، ويرتكز أحيانا على الافتقار إلى تفهم عمل الأمم المتحدة، وفي أحيان أكثر، يرتكز على نهج أحادي تجاه أنشطتها.

ومنجزات المنظمة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتدعيم القانون الدولي والمضي بتطويره، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، منجزات فريدة ولا يمكن إنكارها. ومع ذلك، فالحقيقة الثابتة هي أن الأحداث التي وقعت مؤخرا قوضت مصداقية الأمم المتحدة في نظر الكثيرين. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لنستعيد ثقة الشعوب التي نمثلها ونعزز تلك الثقة. وليس علينا إلا أن ننظر إلى الماضي لننتفع عظيم الانتفاع من الخبرة التي اكتسبناها خلال السنوات الخمسين الماضية ولنمكن المنظمة من الاستجابة الفعالة للتحديات الجديدة التي تواجهها اليوم.

ولا شك على الإطلاق في أن الحالة المالية للمنظمة هي إحدى المسائل التي تجب معالجتها فورا. فبعد سنوات عديدة من المشاكل المالية الخطيرة، بلغنا مرحلة يتعرض فيها عمل الأمم المتحدة نفسه للخطر. وقد توجب اتخاذ تدابير جذرية مؤخرا لضمان استمرار عملها اليومي. على أن من الأهمية بمكان ألا يتخذ أي تدبير يمس طبيعة أنشطة الأمم المتحدة أو كفاءتها، والحاجة إلى كلتيهما ملحة. ويجب مواصلة وزيادة دعم الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية ولرصدها. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بأنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد إذا كان لنا أن نجد حلا دائما للأزمة الحالية. ونحن نثق أن الفريق العامل الذي ستتولون رئاسته، سيدي الرئيس، سيحقق نتائج مثمرة.

ويجب التخفيف من حدة العبء المالي المتزايد الذي تفرضه عمليات حفظ السلام على الميزانيات الوطنية. ونحن نرى أنه ينبغي تفادي زيادة عمليات حفظ السلام، وأود أن أؤكد أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يستحق اهتماما أكبر مما لقيه حتى الآن.

ومن الواضح أن العالم قد تغير. ومن الواضح أيضا أن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة قد تغيرت. ولهذا، يجب إحداث تغييرات داخل المنظمة لكي تتمكن من التصدي لتلك التحديات. وبناء عليه فنحن نؤيد الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة وتحديثها وإعادة هيكلتها، ونرحب بالعملية التي بُدئت لهذا الغرض.

ولا يعرف كثير من الناس الأمم المتحدة إلا بأنشطة مجلس الأمن وبالمقررات التي يتخذها، وهذا خطأ. ولئن كان يتعين علينا أن نعمل معا لكي نشجع على فهم أنشطة الأمم المتحدة الأخرى والتعرف عليها، وهي على نفس القدر من الأهمية، فإن علينا أن نفهم أيضا أن مسألتي السلم والأمن الدوليين تؤثران تأثيرا مباشرا أو عاطفيا على الناس في جميع أنحاء العالم. ولهذا وجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تعزيز فعالية عمل مجلس الأمن ومصداقيته. ومن المؤكد أن القيام بتوسيع حدود للعضوية الدائمة وغير الدائمة، وتحسين طرق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في هذا المضمار. ونحن، بصفتنا بلدا صغيرا، نتابع أنشطة الفريق العامل ذي الصلة باهتمام خاص. ونرى أن العمل الذي تم حتى الآن كان هاما للغاية. إلا أن الكثير من المسائل الحساسة يتطلب إجراء المزيد من النقاش.

ولختنشتاين، على غرار كثير من البلدان الأخرى، عليها أن تعتمد على الاحترام العالمي للقانون الدولي. ولقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في مواصلة تطوير القانون الدولي وتعزيزه. وعلى الرغم من ذلك، فإن اعتماد صكوك قانونية جديدة في مجالات هامة يتنافى بشدة مع الانتهاكات المستمرة، والمنظمة في بعض الأحيان، للقانون الدولي، وبخاصة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإنشاء المحاكم المخصصة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا يمكن أن يكون عنصرا هاما في منع تكرار هذه الانتهاكات. ومن الأمور الأساسية أنه تقع على الأفراد، لأول مرة منذ محاكم نورمبرغ وطوكيو، مسؤولية انتهاك القانون الإنساني الدولي. ونأمل أن يكون عمل هذه المحاكم فعالا وأن يسهم في الإنشاء المبكر لمحكمة جنائية دولية دائمة.

وترحب حكومة لختنشتاين بالقرار التاريخي بجعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة دائمة. فقد اقتربنا خطوة واحدة من القضاء التام على الأسلحة النووية، ونعرب عن وطيد أملنا في أن تصبح معاهدة عدم الانتشار معاهدة عالمية في القريب العاجل. ولهذا نناشد الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك فورا. ونعرب أيضا عن أملنا في أن تكون الخطوة التالية التبكير بإبرام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتستنكر لختنشتاين استمرار إجراء التجارب النووية وتحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب.

وتكمن إحدى المآثر الأهم التي لا يمكن إنكارها للأمم المتحدة خلال السنوات الخمسين الأولى من تاريخها في مجال تقرير المصير. ولئن كان يبدو أن البعض يرى أن أنشطة المنظمة هذه فصل مغلق ينتمي إلى الماضي، يرى آخرون، ومنهم حكومة لختنشتاين، أن إمكانات حق تقرير المصير لم تستنفد، وتوفر فرصا للتصدي للكثير من حالات الصراع في كل أنحاء العالم. ونحن مقتنعون أن حق تقرير المصير يستحق مواصلة النقاش بشأنه وتطويره داخل الأمم المتحدة. ولهذا فإن لختنشتاين، في إطار أنشطتها الوطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، نظمت مؤتمرين دوليين يعقدان هذا العام ويكرسان لهذا الموضوع. ويحدونا الأمل في أن نواصل الاعتماد على اهتمام المنظمة بهذا الأمر الذي يحمل في طياته أهمية حاسمة للوفاء بمقاصدها.

إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اختتم أعماله في بيجين قبل ثلاثة أسابيع، قد أعاد التأكيد على أن حقوق الإنسان للمرأة والبنت تشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية. وترحب حكومة لختنشتاين بحقيقة أن ذلك المؤتمر وافق على طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى إزالة العقبات المتبقية التي تحول دون المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في كل مجالات الحياة. ويتضمن إعلان بيجين

ومنهاج عمله خطة شاملة للمجتمع الدولي ترمي إلى تعزيز مركز المرأة، بما يعود بالنفع على المجتمع ككل في نهاية المطاف. ويسرني أن أعلن أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد قدمت مؤخرا إلى برلمان لختنشتاين لإقرارها.

ولا يمكن أن يكون العيد الخمسون مناسبة نهنئ أنفسنا فيها. فمهما كانت منجزات المنظمة جديرة بالإعجاب، ومهما كانت أوجه إخفاقها مخيِّبة للآمال، فإن هناك أمرا واحدا أكيدا، وهو أنه لا بديل للأمم المتحدة، وأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتكاتف من أجل جعل المنظمة أقوى وأكثر فعالية. وما زالت حكومة لختنشتاين ملتزمة بتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غامبيا سعادة السيد بابوكار - بليز ا. جاغنيه.

السيد جاغنيه (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. ومما يزيد من تعزيز ثقتنا بقيادتكم سجل عملكم البارز في بلدكم وكذلك فهمكم للشؤون الدولية. لذلك، أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم وتعاونه التام معكم في اضطلاعكم بولايتكم الهامة.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم اللامع سعادة السيد أمارا إيسّي للعمل الذي أنجزه بنجاح. والواقع أنه شرف بلده، وشرف بالتالي القارة الافريقية برمتها بنجاحه في إعطاء رئاسة الجمعية العامة صورة جديدة.

وبالنسبة لأمين عام المنظمة السيد بطرس بطرس غالي، فإننا لا نستطيع مهما قلنا أن نوفيه حقه من الشكر على العمل الذي يقوم به، بما في ذلك الترتيبات الممتازة التي أعدها لهذه الدورة، التي تكتسي أهمية خاصة هذا العام. ويستحق الأمين العام الثناء على التزامه بالتنمية، والعدالة الاجتماعية، والسلم والأمن الدوليين - وهي الأهداف التي قامت على أساسها هذه المنظمة.

وبعد أن قلت ما تقدم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالعضو الـ ١٨٥ في الأمم المتحدة. فقبول بالاو مؤخرا تعبير حقيقي عن عالمية المنظمة.

غير أنه من المؤسف أنه لم يكن بالإمكان مناقشة إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان على أساس نفس المبدأ. ولو أخذنا في الاعتبار سكانها البالغ عددهم ٢١ مليونا، وحقيقة أنها من أكبر الاقتصادات في العالم، فإن وفد بلدي يؤمن إيمانا مخلصا بأنه لو أعيد قبول جمهورية الصين في تايوان بوصفها عضوا كامل العضوية لأسهم ذلك إسهاما كبيرا في عمل الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي اتخاذ مثل هذه الخطوة كذلك إلى تيسير عملية إعادة التوحيد.

في نفس هذا الوقت تقريبا من العام الماضي، أبلغنا هذه الجمعية العامة بإنشاء مجلس حاكم مؤقت للقوات المسلحة وتشكيل حكومة جديدة في غامبيا برئاسة سعادة النقيب يحيى أ. ج. جامع، وذلك في أعقاب تولي العسكريين مقاليد الحكم يوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد شرحت العوامل التي أرغمت الجيش على تولي زمام الأمور شرحا وافيا. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى ذلك تفشي الفساد.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أبلغ الجمعية العامة أن شتى لجان التحقيق التي شكلت للتحقيق في أنشطة نظام العهد البائد قد كشفت حتى الآن عن أمور مذهلة تبين مدى الفساد وسوء الإدارة اللذين كانا نمط الحياة السائد في غامبيا خلال السنوات الثلاثين الماضية. ومن أخطر ما كشفت عنه لجنة النفط الخام اختلاس الملايين من الدولارات التي كانت تخصص لتمويل مشاريع التنمية في بلدي.

ومن النتائج المذهلة أيضا ما كشفت عنه اللجنة الخاصة بالإدارات الحكومية والوزارات الرئيسية. ويسير العمل بشكل مطرد في لجنة استرداد الأموال والممتلكات العامة التي يرأسها أحد قضاة المحكمة العليا. وهنا أيضا نجد أن ما تم الكشف عنه لا يترك أي مجال لقدر معقول من الشك حول إساءة استعمال الوظائف العامة على نطاق واسع في ظل النظام البائد.

وفي نفس الوقت، تعكف لجنة التحقيق في إدارة الأراضي على دراسة الأدلة التي جمعتها منذ إنشائها، وستقدم تقريرها في وقت قريب. وبناء على كل ما ورد من الأنباء فإن النتائج التي توصلت إليها حتى الآن لجنة التحقيق في الأنشطة المالية للشركات العامة مثيرة للغاية.

ويجري حاليا بذل جهود مضنية لاسترداد كل المسروقات. إلا أن الشيء الهام في هذا الصدد هو الدرس المستخلص من نتائج كل هذه اللجان وهو أن الهدف الأساسي للوظيفة العامة لا بد وأن يكون خدمة البلد وليس استغلالها كوسيلة للإثراء الشخصي. وحتى أفراد عامة الجمهور أصبحوا الآن أكثر استجابة لالتزاماتهم الضريبية كما يستدل من سجل تحصيل الضرائب منذ إنشاء اللجان المشار إليها. والأهم من ذلك أن مبادئ المساءلة والشفافية والنزاهة في الحياة العامة تتأصل اليوم تدريجيا في مجتمع غامبيا.

كل هذه الحقائق غنية عن البيان، ونحن نتفهم الآن لماذا أصبحت غامبيا أفقر مما كانت عليه وقت نيلها للاستقلال. فموارد البلد الشحيحة التي كان يتعين استخدامها في أغراض التنمية، كانت تدار إدارة سيئة بشكل بشع، وهذا هو أقل ما يقال في هذا الخصوص. ويفسر هذا السبب في عدم بناء أي مستشفى أو مدرسة ثانوية بعد ثلاثين عاما من الاستقلال. وكان يقصد بهذه السياسة إبقاء شعبنا غارقا في الجهل. لهذا لم تبذل أية محاولة جادة لبناء محطة تلفاز أو على الأقل لتحسين محطة الإذاعة الوطنية بحيث يمكن سماعها في كل أنحاء البلد.

ونتساءل بكل صدق هل يمكن أن تسمَّى هذه ديمقراطية؟ لقد لجأت سلطات النظام البائد، بغية إدامة توليها السلطة، إلى جلب حافلات محملة بالأجانب للتصويت لصالحها خلال الانتخابات. ونظرا لعدم وجود لجنة انتخابية مستقلة، كان من السهل على تلك السلطات أن تنغمس في هذه الممارسات السيئة.

ولذلك فقد اعتمدت حكومة المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة برنامجا للتصحيح وجدولا زمنيا للانتقال الى الحكم الديمقراطي الدستوري بحلول تموز/يوليه ١٩٩٦. ولكننا، وضعنا أيضا خطة للتنمية تنصب أساسا على القطاعات الاجتماعية، لإدراكنا أن الديمقراطية والتنمية مرتبطتان بعضهما ببعض ارتباطا لا تنفصم عراه. والبرنامجان، الواردان في وثيقة واحدة، قدما رسميا الى شركائنا التقليديين في التنمية لمساعدتهم. ولكن، ورغم كل هذه الضجة المثارة حول ضرورة الاسراع بعملية نشر الديمقراطية، مما أدهشنا دهشة شديدة أنه لم توفر مساعدة تستحق الذكر أو أي مساعدة على الاطلاق من أجل استكمال جهودنا الوطنية.

وعلى الرغم من تخفيض الجدول الزمني من أربع سنين الى سنتين بعد إجراء مشاورات قطرية. فما زال الاتحاد الأوروبي متمسكا هو وحلفاؤه بتطبيق الجزاءات ضد الحكومة. ولم يحظ أي من الجهود التي بذلت لتنفيذ الأنشطة المختلفة الواردة في برنامج الانتقال بالاعتراف من جانبهم. وأنا أشير الى لجنة تنقيح الدستور، وبرنامج التربية المدنية، ولجنة تنقيح القانون الانتخابي. وقد حنث شركاؤنا التقليديون في التنمية بوعودهم. ولكن هذا الشك الذي لا أساس له لم يردعنا عن المضي قدما بخططنا لبناء مجتمع جديد. وهذا هو ما جعلنا نقرر تمويل العمليات الخاصة ببعض هذه الأنشطة لكي نبرهن على التزامنا بالبرنامج الانتقالي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لعممرا (الجزائر).

ولا يمكننا بوصفنا حكومة جادة، أن نتخلى عن مسؤولينا، أو عن واجبنا، نحو شعبنا. ولهذا السبب تقام مدرستان ثانويتان، وثلاث مدارس اعدادية، وستكون كلها جاهزة في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

وتوضع خطط أيضا لبناء مستشفى ثالث على الأقل للإحالة للمعالجة. وبالاضافة الى بناء المدارس يجري حاليا استعراض لسياستنا التعليمية الوطنية بهدف جعل التعليم في متناول الجميع، ولا سيما الفتيات، ومكيفا ليلائم أهدافنا الإنمائية الوطنية. وقد شرعنا مؤخرا أيضا في بناء جامعة. ومن الواضح أن جميع هذه الجهود تبرهن مرة أخرى على الأهمية التي نعلقها على تنمية الموارد البشرية. وفي اعتقادنا أن

هذه الجهود ستخلص شعبنا من ظلام الجهل والأمية والحرمان.

وفي مجال تنمية البنية الأساسية، لا تمد الطرق فحسب، بل إن فخامة رئيس المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة ورئيس الدولة قد وضع أيضا حجر الأساس مؤخرا لمجمع المطار الدولي الجديد في بانجول. والواقع أن العمل قد بدأ فعلا في هذا المشروع، على أساس أن يسلم جاهزا للتشغيل.

ولما كانت الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد، فإن حكومة المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة تولي لهذا القطاع كل العناية التي يستحقها. ويتفق ذلك مع تفكيرنا بأن الأمة التي لا تستطيع إطعام نفسها لا يمكن أن تسمى أمة مستقلة. فالأمة الجائعة ليس بوسعها أن تصب اهتمامها على بناء الدولة. علاوة على ذلك فإن الغذاء يستخدم كسلاح.

ويقال أن شباب اليوم هم قادة الغد. وبهدي من هذا القول المأثور، وعلى أساس مبدا تنشئة المواطن الصالح، طرح المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة خطة وطنية لخدمة الشباب هدفها الأساسي غرس نبتة النظام في فكر الشباب الغامبي وإعادة توجيه فكرة نحو بناء الأمة، وتسخير امكاناته لحياته في سن النضوج في المستقبل، وستقوم المجموعة الأولى من المتطوعين بحلف اليمين في السنة الجديدة.

ويمكن القول دون خشية الوقوع في التناقض أن الغامبيين قد أصبحوا أكثر وعيا بحقوقهم وواجباتهم وأنهم يواجهون المستقبل لأول مرة منذ سنوات عديدة بأمل مجدد وثقة. ففي ذلك اليوم المصيري، يوم الجمعة الموافق ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، أيقظ فخامة رئيس المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة النقيب يحي أ. ج. جامع، أمة ظلت في سبات طوال ثلاثين سنة على رؤية جديدة ترمي الى تحويل غامبيا الى نموذج لبلد متقدم النمو، وبذلك ستكون الحكومة قد تركت للأجيال الحاضرة والقادمة تركة تستحق التضحيات التي تبذل من أجلها اليوم.

ويعلمنا التاريخ أن من النادر جدا في لحظة من تاريخ بلد ما أن يظهر زعيم ملهم يحمل رسالة الانتقال بالمجتمع الى حال أفضل. ومن حسن حظنا في غامبيا، أنه عندما دعت الحاجة احتل فخامة النقيب يحي أ. ج. جامع، وهو جندي متميز، مكان الصدارة، وهو الآن يوفر نوعية القيادة التي تتناسب مع تحديات العصر. ومنذ قيام المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة بتولي السلطة بقيادة الرئيس جامع، تعلمنا في فترة قصيرة من الزمن معنى القيادة الفعالة، وخلصنا الى أنه لا خلاف على أن القيادة الملهمة تضع مصالح الأمة في قلبها.

وعلى المستوى الدولي، بالمثل، عندما تتميز قيادة العالم بالحنكة والبصيرة، تسمو المصالح الجماعية للبشرية دائما على الاعتبارات الأخرى النابعة من القومية الضيقة الأفق. ولأن النفوس الكبيرة تلتقي في تفكيرها، ولأنه استخلص درس مرير من حربين عالميتين، ظهرت الحاجة الى إنشاء الأمم المتحدة. ومما يثير الاهتمام أننا نلاحظ أنه في ديباجة الميثاق لا نجد العبارات المعتادة التي تظهر في صكوك قانونية دولية أخرى مثل "نحن الأطراف المتعاقدة"، ولكننا عوضا عن ذلك نرى هذه الكلمات

"نحن شعوب الأمم المتحدة".

إن مفهوم التضامن الدولي ووحدة الجنس البشري سرعان ما يظهران مع التصميم المعرب عنه ليس فقط على

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"

ولكن أيضا على

"أن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها".

وبهذه الروح ينظر وفدي الى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن في آذار/مارس الماضي كنقطة تحول هامة في الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحسين نوعية حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم. وقد يسرت القمة، التي ضمت محفل المنظمات غير

الحكومية، تبادل وجهات نظر المجتمع الدولي على نطاق أوسع بشأن مسائل التنمية الاجتماعية مع التأكيد على التخفيف من حدة الفقر وإيجاد فرص العمل، وعلى الرعاية الصحية.

وقد نقل اعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية قلقنا الجماعي إزاء الأمراض الاجتماعية في العالم، والالتزام حقا ببذل جهد متضافر سعيا للوصول الى حلول ناجعة لهذه المشكلات.

ويهم بلدي على نحو خاص الالتزامات التي أبديت بالمحفل الآنف الذكر فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتوفير الموارد المالية وغيرها من الموارد. وينبغي أن تستخدم هذه الالتزامات كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في أفريقيا.

وينبغي ألا تُبدى الارادة السياسية والموارد اللازمة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في التطبيق الكامل لمبادرة ٢٠/٢٠ فقط، ولكن أيضا في توجيه الموارد التكنولوجية والعلمية الهامة وغيرها من الموارد التي تهدف الى تحقيق أهدافنا.

وقد سلط المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، الذي اختتم أعماله مؤخرا، الأضواء على المساواة بين الجنسين، واحتياجات كل من الجنسين، بما في ذلك مشاركة المرأة في عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، والتسليم على نحو كاف بمساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتقديم الدعم لهذه المساهمة. والواقع أنه كما بين الأمين العام للأمم المتحدة باقتدار فإن:

"تمكين المرأة هو تمكين لكل البشر!" (نشرة صحفية، SG/SM/5732)

وينبغي أن يوفر منهاج العمل، الذي يركز على دور المرأة في التنمية، مبادئ توجيهية هامة لتحقيق الأهداف التي حددناها، وفي غامبيا تضطلع المرأة بدور لا غنى عنه في التنمية الاجتماعية. واليوم توجد أربع وزيرات من بين ١٤ وزيرا، وهن مسؤولات عن قطاعات هامة مثل الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والشباب والرياضة، والسياحة والثقافة. وكانت مشاركتنا في المؤتمر العالمي الممثلة بالسيدة الأولى عندنا بوصفها رئيسة للوفد مستلهمة من التزام الحكومة بقضايا المرأة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتشجيع المرأة على المشاركة في التنمية الوطنية.

ومن نافلة القول إن النساء والأطفال يشكلون المجموعة الأضعف في المجتمع، ولن نكون منصفين لأطفالنا إن لم نجدد الالتزامات المقطوعة خلال مؤتمر القمة العالمي للأطفال، ونعترف بالدور الغالب الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في وضع استراتيجيات بغية تحقيق قدر أكبر من الرفاه للأطفال في جميع أنحاء العالم. وقد أحرزنا في غامبيا تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف فترة منتصف العقد، وعلى وجه الخصوص في مجال البرنامج الموسع للتحصين.

وفي هذه المرحلة، يود وفد بلدي أن يشيد بذكرى الفقيد جيمس ب. غرانت، المدير التنفيذي السابق لليونيسيف، للدور الممتاز الذي أداه في زيادة الوعي العام الدولي بمحنة الأطفال، ولتفانيه التام في الدفاع عن قضية الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويحدونا الأمل القوي في أن يستند المدير التنفيذي الجديد الى الانجازات التي حققها سلفه.

وثمة قضية تتصل بمسألة النساء والأطفال هي السكان والتنمية. ولعلنا نتذكر أنه اتخذت قرارات بعيدة المدى في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على نحو ما يرد في برنامج العمل المعتمد. والمهم هنا هو إكمال ما ينبغي عمله على الصعيد الوطني بجهد دولي متضافر، حسبما اتفق عليه في القاهرة.

ومهما أكدنا على العلاقة المتبادلة بين السكان والبيئة فلا يمكن أن نوفيها حقها، فالواقع أن قد أشير في برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الى أن:

"قد تنجم الضغوط المفروضة على البيئة من نمو السكان السريع وتوزيعهم وهجرتهم، ولا سيما في النظم السريعة التأثر ايكولوجيا. كما تتسبب عمليات التحضر والسياسات التي لا تعترف بالحاجة الى التنمية الريفية في مشاكل بيئية". (A/CONF.171/13/Rev.1، المرفق، الفصل الثالث، القسم جيم، الفقرة ٣ - ٢٦).

ومما يبعث على الارتياح، في هذا الصدد ملاحظة أنه في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ تسنى، في إطار جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، النجاح في ابرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

وعلى نفس المنوال، فإننا ندرك حاجة شعوبنا الى الارتقاء بمستويات المعيشة، وتحسين البيئة الريفية والحضرية عن طريق توفير المأوى الملائم والمستوطنات البشرية المستدامة. ولذا، يتطلع وفد بلدي بتلهف الى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المقرر عقده في اسطنبول بتركيا، في شهر حزيران/يونيه من العام القادم.

وينبغي اعتبار جميع هذه المؤتمرات العالمية المعنية بقضايا مختلفة تهم المجتمع الدولي مسعى جماعيا نقوم به للتعبير بشكل ملموس عن التعهد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة

"... أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

وسعيا الى تحقيق هذه الأهداف، ينبغي لنا أيضا أن نوطد عزمنا، كما ورد أيضا في الميثاق،

"... أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

ويقودني هذا الى التذكير بالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا قبل بضعة أعوام. وطالما أكدنا نحن في غامبيا على أنه ينبغي ألا ينظر الى حقوق الانسان من المنظور الضيق للحقوق المدنية والسياسية فحسب، ولكن أيضا من منظور الحق في التنمية. ولقد مررنا في غامبيا، طوال الأعوام الثلاثين الماضية، بتجربة إجراء انتخابات على فترات منتظمة، ولكن كلنا يعلم أنها لم تكن سوى مظهر كاذب.

ولا معنى للافراط في التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية في أي بلد نام على حساب الاحتياجات الأكثر الحاحا في مجالات أخرى، مثل الصحة والتعليم والزراعة. فقبل أن يمكن للناس أن يفكروا في التصويت، فهم يريدون أولا أن يتأكدوا من أن لديهم ما يكفي من طعام، وأن بوسعهم ارسال أطفالهم الى المدارس، وأن لديهم امكانية الانتفاع من الرعاية الصحية. وعلى أية حال، دعونا نبدد أي توهم بهذا الشأن، فلا سبيل لازدهار الديمقراطية تحت وطأة الفقر المدقع.

والخطر الأكبر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين اليوم هو الفجوة المتزايدة الاتساع بين الأغنياء والفقراء. وحيث اننا نعيش في عالم قوامه التكافل، فلا بد من التعجيل بتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب، وهو الحوار الراكد منذ فترة طويلة للتأكيد على التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

ومن الصحيح أن الحالة الاقتصادية الدولية قد سجلت بعض أوجه التحسن اللافتة للنظر في اقتصاديات البلدان الصناعة وبعض البلدان النامية. بيد أنه يجدر بالذكر أن شتى معدلات النمو في البلدان النامية المختلفة تعكس القيود المفروضة عليها والافتقار الى الحوافز والموارد الكافية.

ويتوقع أن يتولد عن اختتام جولة أوروغواي زيادة في التبادل التجاري للسلع بنحو ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن الفوائد التي يمكن أن تستمد من هذا الاتفاق ستتوقف أساسا على مدى قدرتها على الوصول الى الأسواق

وذلك، بالطبع، بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية.

ومع ذلك، يخشى في حالة افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أن تحد بشكل خطير النسبة المنخفضة للسلع المصنعة في صادراتها من أية مكاسب من جولة أوروغواي. بل إن حالة أقل البلدان نموا أخطر من ذلك بكثير.

وإن الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنمية في افريقيا الذي عقد في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ في جنيف في سياق استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، جاء حقا في وقته المناسب تماما. ومع ذلك، لن يكون لوضع كل هذه الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق التنمية مغزى يستحق الذكر ما لم تقترن هذه الاستراتيجيات بالموارد اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة، وعلى وجه الخصوص عندما تحول الموارد المتولدة عن عملية التكيف الهيكلي لخدمة ديوننا، الأمر الذي ينطوي على التناقض الظاهري. ونحن نعلم أن هذه الديون تشكل في الواقع عبأ مرهقا.

وقد عولجت جميع هذه القضايا معالجة وافية بالغرض في برنامج الأمم المتحدة للتنمية. بيد أنه لا تزال هناك حاجة في خطة للسلام الى بذل مزيد من الجهود لإيجاد حلول لمختلف الصراعات المتطاولة في أنحاء العالم. وقد وجه قدر كبير من النقد وأبديت تحفظات بشأن عمليات حفظ السلام - وخاصة فيما يتعلق بالتكاليف الضخمة التي تنطوي عليها - ولكن السلام لا يقدر بمال.

وعلى أية حال، ماذا حدث لعائد السلام الذي جرى الحديث عنه كثيرا خلال الدورات السابقة للجمعية العامة لقد تقدم رئيس الوفد الاسترالي ببعض الاقتراحات الهامة بشأن تمويل عمليات حفظ السلام. فما قاله ينطوي على مزايا وفضائل كثيرة، وسننصف أنفسنا إذا نظرنا جديا في هذه الاقتراحات. وعلينا ألا نتهاون أبدا في مساعينا الجماعية لإيجاد حلول دائمة لجميع الصراعات المحيقة بالمجتمع الدولي، سواء كانت في الصومال أو رواندا أو بورندي أو أفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي منطقتنا دون الاقليمية، نرحب بتوقيع جميع الفصائل المتحاربة في الحرب الأهلية الليبرية على اتفاق السلام، وبتنصيب مجلس الدولة للاشراف على مرحلة الانتقال الى الانتخاب الحر لحكومة مدنية ديمقراطية. ويحدونا أمل قوي في أن يستمر وقف إطلاق النار حتى يتسنى لشعب ليبريا العيش مرة أخرى في بيئة يسودها السلام والاستقرار اللذان أنكرا عليه لفترة طويلة. ودعوني أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا للمبادرة حسنة التوقيت التي اتخذتها، ولمثابرتها في السعي الى تجهيز هذه الصفقة الهامة الشاملة للسلام. ويثبت هذا بجلاء أن الترتيبات الاقليمية يمكن أن تؤدي دورا مرجحا في حل الصراعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونتابع باهتمام كبير التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، ويود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليهنئ اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على هذه الانجازات، وليشجعهما على الحفاظ على ذلك الالتزام في السعي الى تحقيق السلام العادل والدائم.

وفيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، يلاحظ وفد بلدي مع التفاؤل الحذر اتفاق السلام الأخير بين الأطراف المعنية بيد أنه ما كان يمكن حمل الصرب المعتدين على الجلوس الى طاولة التفاوض دون الاستخدام المحدود للقوة ضدهم.

كذلك فإن الحالة في جامو وكشمير مبعث قلق لوفد بلدي. ولذا، نحث جميع الأطراف في الصراع على محاولة حل هذا النزاع الدائر منذ فترة طويلة عن طريق الحوار.

ولقد آلينا على أنفسنا دوما في غامبيا ألا نتغاضى أبدا عن قيام دولة كبيرة باستخدام القوة لفرض إرادتها على بلد أصغر. وأنا أشير بذلك الى المشاكل المتبقية دون حل المترتبة على غزو العراق للكويت، مثل مسألة أسرى الحرب، ودفع التعويضات، بل وإعادة جميع الممتلكات المسلوبة خلال الغزو الى الكويت. وباختصار، ينبغي للعراق أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي مع

ذلك إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتخفيف حدة معاناة السكان المدنيين العراقيين الأبرياء.

إن خمسين سنة فترة قصيرة نسبيا في حياة منظمة دولية مثل الأمم المتحدة، ولكنها كانت فترة زاخرة بأنشطة وأحداث هامة، فترة شهدت نجاحات وشهدت نكسات.

فمنذ ٥٠ عاما وحتى الآن والأمم المتحدة تعمل من أجل تحقيق التنمية العالمية وصون السلم والأمن الدوليين. وأصبح ميثاقها الأساس القانوني والأخلاقي للعلاقات الدولية. وعن طريق الأمم المتحدة شهدنا ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووضع اتفاقية قانون البحار وعقد المؤتمرات العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والسكان والطفل والمرأة، وسنشهد قريبا عقد المؤتمر العالمي المعني بالمستوطنات البشرية.

وتستحق الأمم المتحدة الإشادة بها، وبصفة خاصة، للدور الأوسع الذي قامت به خلال فترة الحرب الباردة، ولدفاعها عن شواغل واهتمامات البلدان النامية. كذلك وفرت الأمم المتحدة دائما محفلا تجتمع فيه الأمم كبيرها وصغيرها لمناقشة المسائل التي لها أهمية مشتركة.

وفي هذا المنعطف، ونحن نحتفل باليوبيل الذهبي للأمم المتحدة يرى وفدي هذا هو أنسب وقت لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. لقد أحرزت هذه الأمة الجزرية الدينامية تقدما ملحوظا في مجال الطب والهندسة الوراثية. وهذه المنجزات يمكن أن تتقاسمها كوبا مع بقية المجتمع الدولي.

وكبلد صغير نام يواجه تحديات فريدة، تود غامبيا أن تضمن أن تسير الاصلاحات التي تجرى الآن لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المسار الصحيح. فتعزيز دور الجمعية العامة ومنصب رئيسها، علاوة على تحسين أداء الأمانة العامة، أمور ينبغي الإشادة بها. وأي إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يؤكد على الحاجة إلى المزيد من التنسيق بين الوكالات وإلى الأخذ بإجراءات جديدة للإسراع بتنفيذ البرامج والأنشطة.

والتحديات التي تجابه الأمم المتحدة ستستمر في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد من الحتمي أن يعاد تشكيل مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن حتى يعكس حقائق اليوم، وينبغي أن تؤخذ في هذا التشكيل الجديد مصالح افريقيا بعين الاعتبار. وبعبارة أخرى يجب أن تمثل افريقيا تمثيلا دائما في مجلس الأمن.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بتجديد التزام غامبيا بمقاصد الأمم المتحدة. إن المنظمة لم تبلغ بعد حد الكمال ولكننا في الوقت نفسه نعترف بأنه لا غنى عنها فهي محط آمال وتطلعات البشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينيكية سعادة السيد خوسيه مانويل ترولولس.

السيد ترولولس (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمهورية الدومينيكية، وبالنيابة عن رئيسها الدستوري السيد خواكين بالاغوير، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تهانينا الصادقة لرئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

ثانيا، أود أن أعرب عن شكرنا العميق لوزير خارجية جمهورية كوت ديفوار سعادة السيد أمارا إيسي الذي تولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، كما أوجه الشكر بصفة خاصة للأمين العام الذي يشن كفاحا يوميا من أجل التنفيذ الكامل لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بجهوده الفائقة وتفانيه الذي لا يكل في عالم يزخر بالتحديات ويشهد حالات خرق السلم.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يمكن للجمهورية الدومينيكية أن تؤكد بفخر دورها كعضو من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فقد وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو في إطار النظام الدولي الجديد البازغ من أشلاء الحرب

العالمية الثانية، التي نحتفل بمرور ٥٠ عاما على انتهائها، وبوصفها بلدا يدافع عن مبدأ السيادة كحق غير قابل للتصرف للشعوب.

وبعد مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، يتحول العالم صوب ما يسمى بنظام دولي جديد، وينتقل من التمحور حول قطبين إلى التمحور حول قطب واحد في عالم متعدد الأقطاب في الواقع، وذلك في أعقاب العالم الذي بنى في يالتا وفي اتفاقات بريتون وودز.

لقد بنى نظام ١٩٤٥ على أساس توازن القوى وعلى وجود الأمم المتحدة كتعبير عن الرغبة الصادقة في السعي إلى الأمن والسلام العالمي. وعملت المنظمة منذ إنشائها على تفادي نشوب محرقة نووية أخرى.

والبلدان الصغيرة مثل الجمهورية الدومينيكية التي تحرص كل الحرص على سيادتها الوطنية، قد شهدت خلال العقود الخمسة التي انقضت منذ ١٩٤٥ ظهور هذا النظام الذي أقيم من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وظهور اتفاقات بريتون وودز، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس التعاضد الاقتصادي، وحلف وارسو، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأوروبي، وتطور بلدان اقتصادات السوق، والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا، وعمليات إنهاء الاستعمار التي أدت إلى ظهور دول مستقلة كثيرة. وقد ترك هذا كله بصمات لا تمحى من حوليات التاريخ المعاصر، ودروسا قيمة لجميع أمم العالم بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب.

والنظام الذي بزغ من بريتون وودز انعكس في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الدولية لعام ١٩٤٧ التي أجهضت فحلت محلها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) التي استثني منها كل من القطاع الزراعي والخدمات والملكية الفكرية، وهذا كله يفسر السبب في أننا بعد ٤٦ عاما، أصبحنا الآن، بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ومولد منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٣، بصدد إعطاء شكل متعدد الأطراف للتجارة العالمية بغية التغلب على الحواجز الثنائية، وقبل كل شيء، على الحمائية التي كانت تمارسها البلدان الصناعية.

وفي هذه العقود الخمسة كان على البلدان الصغيرة أن تناضل بقوة للتمسك بمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وللدفاع عن حقها في الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية في مواجهة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ونظام الحصص والانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية. على أن بوسعنا أن نشير بفخر إلى الطريقة التي كافحنا بها لتحقيق أكبر قدر من التماثل والعدالة في العلاقات التجارية والاقتصادية. وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وكمنارة قوية، كان ميثاق سان فرانسيسكو يضيء طريق المستقبل للبلدان التي تعين عليها أن تمر بالفترة الصعبة التي استقطب فيها العالم إلى قطبين. وتمكنت الجمهورية الدومينيكية من جانبها، التزاما منها بمبادئ الميثاق كالمعتاد، من تحقيق الديمقراطية العملية التي ننعم بها اليوم. وقد حدث هذا في عالم يشهد حوالي ٣٠ عملية تكامل، ويشهد ظهور ثلاث كتل اقتصادية متكاملة قوية لكل منها مناطق نفوذها، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة للأمريكتين التي من المحتمل أن تنشأ في عام ٢٠٠٥، ومنطقة التجارة الحرة لشرق آسيا، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وهناك أيضا التداعيات السياسية لهذه العمليات في عالم تلاشت فيه أحلام الاقتصادات التي تخطط مركزيا. وبلدنا الآن عضو في رابطة دول الكاريبي التي أنشئت مؤخرا.

إن هذا النظام العالمي الجديد، الذي أصبح الآن القرية العالمية التي تنبأ بها الكاتب مارشل ماكلوهان، في إطار اقتصاد دولي اصطبغ بصبغة عالمية، لن يخلو من التوترات، لأننا لم نقدر حتى الآن كل التقدير التعددية الثقافية للأمم، والبحث الحثيث عن الهوية في مختلف المناطق وفي إطار المجموعات الإثنية والدينية. وبما يتناقض مع العبارة المشهورة، فإن التاريخ لم ينته بل وهناك عملية جديدة آخذة في البدء تتمثل في إفصاح الشعوب والمناطق عن كيانها الوطني.

إن عولمة التجارة تبدو وكأنها تنطوي على تجاوز لحدود الدول القومية وخلق لمفهوم جديد هو مفهوم الدولة الإقليمية، نظرا لتفتت الأصول الوطنية المتجمعة.

وفي إطار أسرة الأمم نشعر بالفخر ليس فقط لكوننا دولة من ٥١ دولة شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو، وإنما أيضا باعتبارنا واحدة من أولى الدول التي صدقت، بقرار مجلسنا الوطني ٩٦٢، على ميثاق الأمم المتحدة، الذي قامت السلطة التنفيذية بإصداره في بلدنا يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٤٥.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لذلك التاريخ البارز نود أن نعرب عن التحية لأعضاء الوفد الدومينيكي الذي وقعوا تلك الوثيقة التاريخية: مانويل بينيا باتل، وإميليو غارسيا غودي، وغلبيرتو سانتشيرز لوسترينو، وتوليو فرانكو إي فرانكو، ومينيرفا برناردينو. إننا دولة تلتزم التزاما عميقا بالأداء الصحيح للمؤسسات الديمقراطية، وقد حققنا استقرارا سياسيا جديرا بالثناء في مجتمع الأمم في قارتنا.

وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة ستقدم إسهاما جديرا بالثناء لعملية صيانة الاستقرار في قارتنا إن هي استجابت للطلب الذي تقدمت به الجمهورية الدومينيكية لتعويضها عن الأموال التي أنفقت في تنفيذ الحظر الاقتصادي الذي فرض على جارتنا، هايتي. وقد قدمت الجمهورية الدومينيكية ذلك الطلب إلى الأمانة العامة وحكومتنا تنتظر الآن الرد عليه.

إن الجمهورية الدومينيكية، باعتبارها بلدا ناميا، يجب أن تواجه العديد من التحديات في المجالات الحساسة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات واستهلاك المخدرات. وهذه مشكلة لا يزال بلدنا يواجهها بسياسة على مستوى الدولة تقضي بتوقيع عقوبة شديدة على الأفعال المتصلة بهذه الجريمة التي ترتكب ضد الإنسانية. وفي الوقت الراهن، هناك تشريع معروض على مجلسنا الوطني للمعاقبة على عملية غسيل الأموال التي هي نشاط متصل بالاتجار الإجرامي بالمخدرات. ونحن ننسق سياساتنا أيضا مع المجتمع الدولي. لأن التعاون الدولي في هذا المجال مطلوب أكثر منه في أي مجال آخر.

ومن المناسب هنا أن نهنئ الأمانة العامة للأمم المتحدة بمناسبة الانعقاد الناجح للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وذلك المؤتمر يمثل معلما في تاريخ المنظمة وذلك بسبب الاعتراف الذي أولاه لهذه الكائنة البشرية السامية التي يتألف منها نصف الجنس البشري والتي هي أم للنصف الآخر.

في هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا في هذه الدورة الخمسين، كما فعلنا في الدورة الماضية، قلقنا إزاء اقتراح الأمين العام الداعي إلى إدماج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وعلى الجمعية العامة أن تتذكر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/١٩٨١ المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٨١، الذي أنشأ المقر الدائم للمعهد في الجمهورية الدومينيكية.

ونود أن نؤكد مجددا، بأقصى قدر من اللياقة، ولكن أيضا بأقصى قدر من الإصرار - طلبنا بعدم دمج المعهد مع الصندوق، والإبقاء على الالتزامات الواردة في القرار ١٣/١٩٨١ والاتفاق الذي أنشأ المعهد في سانتو دومنغو حتى تظل مدينتنا الأمريكية الأولى مقرا لذلك المعهد الهام. وفي هذا ما يتمشى أيضا مع الأهمية الفائقة التي تولى للمؤتمر المعني بالمرأة الذي اختتم مؤخرا.

لم تعد تفصلنا الآن سوى ست سنوات عن بداية القرن الحادي والعشرين، في عام ٢٠٠١، وأفكارنا تتحول إلى تقييم السنوات الخمسين الماضية منذ إنشاء الأمم المتحدة. وينبغي لنا أيضا أن نضع تصورا لأسس وشكل النظام العالمي الجديد لبناء مستقبل قائم على الأمن والسلم العالمي. وهذا سيتطلب تغييرا نوعيا في الأمم المتحدة، والقضاء على الهالة المقدسة المحيطة بسلطة حق النقض التي تتمتع بها الدول الكبرى في مجلس الأمن، وتعزيز نظام ديمقراطي للتعايش بين الدول والشعوب.

إن الأمم المتحدة، ونحن، الدول الأعضاء بها، سيكون علينا جميعا أن نواجه تحدي القنبلة الديموغرافية أو ما يسمى بالقنبلة السكانية حيث تقدر

الزيادة في عدد السكان بـ ٨٤ مليون نسمة في العام الواحد، وأن نواجه تحدي المشاكل المتصلة بذلك، مثل حقيقة أن ٤٠ في المائة فقط من سكان العالم كانوا يعيشون في عام ١٩٩٠ في القطاعات الريفية وأن أكثر من ٥٠ في المائة كانوا يعيشون في مراكز حضرية يضم المركز الواحد منها ما يزيد عن ١٠٠ ألف من السكان. وأن عدد الذين يعانون من سوء التغذية سيبلغ حسب التقديرات حوالي ٥١٢ مليونا في نهاية القرن. وسيصل عدد الأطفال الذين لا يتعلمون في مدارس إلى ٣١٥ مليونا، وسيكون هناك ٨٨٩ مليونا من الأميين. وسيصل عدد الذين يعيشون بدون نظم إصحاح إلى ٧٥٠ ١ مليونا من البشر. ومعالجة تلك المشاكل ستكون تحديا حقيقيا.

وإن السياق الجديد للنظام العالمي سيتطلب نهجا ثلاثيا ينطوي على استجابة إيكولوجية، واستجابة سياسية، واستجابة اقتصادية.

ومع أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان خطوة هامة نحو حماية المحيط الحيوي، ينبغي النظر في إمكان القيام، بعد الدراسة الواجبة، بإنشاء جهاز للاستجابة الإيكولوجية يتجسد في مجلس للأمن البيئي يتبع الأمم المتحدة ويتكون من الدول الأعضاء وتكون له لجنة تنفيذية مكونة من ١٥ عضوا وأمينا عاما له سلطات تنفيذية.

أما الاستجابة السياسية فيمكن أن تتحقق بإصلاح ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نضع في الاعتبار أن المادة ١٠٩ من الميثاق، التي كتبت في عام ١٩٤٥ تنص على عقد مؤتمر هام في فترة عشر سنوات بغرض استعراض الميثاق. وبالإضافة إلى هذا، في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ وجه عدد من رؤساء الدول السابقين والزعماء السياسيين نداء من أجل إحداث تجديد للأمم المتحدة. واليوم، من الملائم أن نتوخى ضم ألمانيا واليابان والهند كأعضاء في مجلس الأمن، وكذلك ضم أعضاء من بلدان العالم الثالث.

إن اصلاح الميثاق لا بد أن يتضمن، بطبيعة الحال، ممارسة الأمين العام لسلطاته بدعم من وكلاء للأمين العام لشؤون البيئة والشؤون السياسية والاقتصادية.

بالإضافة إلى هذا، فإن الاستجابة الاقتصادية ينبغي أن تتأتى بتعريف واضح ومحدد لدور الأمم المتحدة في إطار النظام الجديد. ولما كانت مجموعة الـ ٧ تنسق بالفعل سياساتها، في المجال الاقتصادي، عن طريق نوع من مجلس للأمن، فإننا بعد إضافة روسيا مؤخرا، يصح أن نتوخى إدماجها في الأمم المتحدة لتصبح أشبه بمجلس اقتصادي يصح أن يضم، بالإضافة إلى هؤلاء ممثلين لبلدان جنوب آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية والمناطق الأخرى. ويمكن أن تصبح المجموعة في نهاية الأمر مجموعة الـ ١٨، مرتبطة بالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية.

والجمهورية الدومينيكية تأمل أن ينظر إلى الأفكار والمقترحات المطروحة - والعديد منها الآن قيد البحث أو هو في سبيله إلى أن يطرح في محافل مختلفة - باعتبارها إسهاما صادرا عن حسن نية من جانب دولة

صغيرة، صغيرة ولكنها فخورة بمشاركتها في المجتمع الدولي.

ولهذا السبب، لا يفوتنا باعتبارنا دولة صغيرة تؤمن بالوحدة في إطار التنوع أن نسجل تأييدنا لبند جدول الأعمال الذي اقترحته بنما، وبوركينا فاصو، وجمهورية افريقيا الوسطى، وجزر سليمان، ودومينيكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت لوسيا، وسوازيلند، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، وكوستاريكا، والنيجر، ونيكاراغوا، وبلدي، الجمهورية الدومينيكية فيما يتعلق بالحالة الخاصة لجمهورية الصين في تايوان في السياق الدولي، استنادا إلى مبدأ العالمية ووفقا للنموذج المستقر في الأمم المتحدة للتمثيل المتوازي للبلدان المقسمة.

وجمهورية الصين في تايوان، التي هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة بلد يبلغ تعداد سكانه ٢١ مليون نسمة، ويتمتع بمستوى عال من التنمية الاقتصادية وبديمقراطية سياسية تامة. ولقد كانت تلك الجمهورية مثلا يحتذى لجميع الأمم النامية. وتوقها إلى المشاركة في الأمم المتحدة من جديد أمر إيجابي بالنسبة للمجتمع الدولي. ويجب على المنظمة ألا تتجاهل وجودها. إن الجمهورية الدومينيكية تؤيد إنشاء لجنة مخصصة لالتماس حل مرض لهذه المسألة.

وفي هذه الدورة الخمسين يتعين على الجمعية العامة أن تُمعن الفكر في إنجازات الأمم المتحدة في الأعوام الـ ٥٠ التي انقضت منذ تأسيسها وكذلك في الأهداف التي لم تتحقق بعد في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولكن فوق كل شيء يتعين عليها أن تعتمد رؤية للمستقبل تمكننا من إقامة نظام ديمقراطي للتعايش فيما بين الدول والشعوب، يلهمه التطلع البشري العميق إلى السلام الدائم. فليساعدنا الرب الرحيم على تحقيق هذه الأهداف.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠